

اقتصاد

مقال

من يتحمل المسؤولية؟

نزول الناس الى الشارع ليس هو الذي ولد الازمة الاقتصادية. السبب هو الاستمرار في وضع ضرائب ورسوم على المواطنين لسد عجز الخزنة، ما اربك المواطن وهدد لقمة عيشه. فقد اعتبر البعض ان الضغط على المسؤولين هو الفرصة الوحيدة لاعادة القطار الى السكة السليمة. ما زاد الطين بلة، هو ازمة السيولة التي ضربت كل القطاعات من دون الوقوف عند مجمل اسبابها التي تداخل بعضها ببعضها الاخر، محليا واقليميا ودوليا.

لقمة العيش لا تفصل بين المواطنين بل توحدتهم، لذا نرى ان الحراك طاول جميع المناطق وكل فئات الشعب بجميع طوائفه، علما ان واقعية النظام الاقتصادي القائم اوصلت الى الانهيار التام. بعض الحراك في الشارع يشكل الفرصة التي يمكن ان تنقذ الوطن، على ما يقوله المشاركون فيه.

انطلاقا من هذا الواقع، لا بد من العمل على ايجاد سياسة تحفز الاقتصاد والانتاج، لأن ما يصنع قيمة النقد هو الناتج القومي، وهو بشكل اساسي القدرة على التصدير الذي يصنع الاقتصاد ويؤمن العملة القوية.

شهدنا في الماضي المتوسط والقريب انتهاج سياسة نقدية معنية رفعت اسعار الفوائد على الایداعات، ما اوقعنا في اقتصاد ريعي كانت كلفته عالية. كانت لها نقطة ايجابية واحدة هي تثبيت سعر النقد، لكن سلبيتها انها خنقت الاقتصاد والانتاج. لا بد من الاعتراف بأن هذه السياسة لم تعد مناسبة اليوم، خصوصا وان ازمة السيولة مردها الى عجز في ميزان المدفوعات، وعجز في خزنة الدولة التي انفقت اكثر من قدرة اقتصادها على التحمل ولجأت الى الاستدانة. وقد نجم العجز ايضا عن سبب اساسي هو ان اركان الدولة والقطاع العام وادارة المالية العام، ساهموا في خروج الدولار من السوق اللبنانية بشكل كبير من خلال تسديد عجز الكهرباء بقيمة 2 مليار دولار، وخدمة الدين 5 مليارات دولار بسبب اسعار الفائدة العالية، فيما الدولة مستمرة في الانفاق. هنا، لن ننسى كلفة سلسلة الرتب والرواتب التي بلغت 2 مليار دولار اضافية على العجز، وسياسة "مركلي تمرفلك"، من دون ان ترافقها الاصلاحات الضرورية.

الحراك اليوم اضاء على مثل هذه القضايا، فيما يرتكز التحدي على الانطلاق بوضع سياسة جديدة قوامها الشفافية والصدق.

لا بد من تحميل الجزء المهم من مسؤولية العجز الذي وصلنا اليه لمصرف لبنان والمصارف اللبنانية كونها اقدمت على مراكمة الدين على الدولة من دون درس كل المخاطر، وهي تعرف حق المعرفة وضع الدولة ومكامن الفساد فيها ومزاريب الهدر التي كانت قائمة على قدم وساق في غياب الاصلاحات. على الرغم من كل ذلك، كانت تمدها بالسيولة طمعا بالربح السريع والسهل، باسعار فوائد مرتفعة. لكن كان ينبغي على المصارف بدل النظر الى منفعتها الخاصة، اتخاذ قرار جريء بالامتناع عن تمويل الدولة، خصوصا وانها كانت تقر بأن الفساد يعيش في داخلها.

غير ان المسؤولية الاكبر يتحملها من يصنع السياسات الاقتصادية، اي اركان المحاصصة الذي تحاصصوا المال العام، كذلك المصرف المركزي والمصارف التي شاركت في تمويل الدولة، اي تمويل الفساد. اركان الحكم يتحملون جميعا، منذ سنوات، مسؤولية دخول البلاد في هذا الاهتراء الذي لم يعد يطاق.

عصام شلهوب

المواطن. علما ان ارتفاع الاسعار بدأ قبل اشتداد الازمة، والخوف هو في ان ترتفع اكثر.

■ من الملاحظ ان اصحاب الشأن يقولون ان ارتفاع الاسعار هو موقت لتدارك النقص في السيولة ويمكننا الاستمرار في استيراد المواد المطلوبة. لكن عند انتهاء الازمة تبقى الاسعار على ارتفاعها؟

□ مع كل ارتفاع للاسعار لا عودة الى ما كانت عليه مع الاسف. هذا النمط بدأ منذ العام 1991 واستمر لغاية اليوم. من اسبابه النظام المالي الاحتكاري الريعي الذي نعيش في ظله، وبالتالي فان الاقتصاد الريعي يعتمد على الارباح السريعة ولا يعتمد على الانتاج ولا توجد سلع منافسة، فنتجه محليا الى السلع المستوردة من الخارج. لذلك ندخل ضمن اطار ازمة تسمى ازمة اسعار في لبنان، لم ولن تتغير، وهي تؤثر سلبا على كل القطاعات.

■ الا تعتقد ان الاسعار المتباينة تؤثر على استراتيجيا السوق، فيدفع المواطن في كل الاحوال ثمن هذا التغيير المفاجئ؟

□ ترتبط استراتيجيا الاسعار بتوسيع مهمات وزارة الاقتصاد، عبر منح جمعية حماية المستهلك صلاحيات اوسع، لانها تحصر الاهتمام حاليا بعدد قليل جدا من السلع ربما لا يتجاوز عددها السبع سلع تتعلق بالامن الغذائي. استراتيجيا التسعير في لبنان، وتحديد الاسعار ودرسها، يجب ان ترتبط بهيئة تشكل داخل وزارة الاقتصاد وتضم ممثلين عن الوزارة وجمعية حماية المستهلك ولجان الرقابة. على ان تعطى هذه الهيئة مهمات اوسع تدرس فعليا جميع الفواتير التي تدخل عبر بوابة الجمارك لمعرفة الاسعار الفعلية، ولماذا هذا الهامش الكبير بالاسعار. هذا الامر يحتاج الى مشروع متكامل شرط ان يرتبط بعمل وزارة الاقتصاد. مع التأكيد على ضرورة وجود علاقة مباشرة بين وزارة الاقتصاد وادارة الجمارك لدرس الكلفة الحقيقية التي تتعلق بالاستيراد والتصدير، بالاضافة الى التخطيط لاحقا لتشجيع الانتاج الداخلي. يجب ان

نصرالدين: لا يمكن مواجهة ارتفاع الاسعار بقرار تسعير السلع نقاش اقتصادي وليس قانونياً

تسعير الدواء، المشتقات النفطية، وفواتير مولدات الكهرباء.

الخبير الاقتصادي المحاضر في عدد من الجامعات الخاصة زياد ناصرالدين أكد لـ"الامن العام" ان القانون "لا يحدد نسب التسعير خصوصا واننا ضمن اقتصاد حر، لكنه يحدد نسب الارباح". وشدد على ان الاقتصاد اللبناني "يصنف حرا، الا انه في الحقيقة اقتصاد احتكاري يتحكم بالاسعار".

■ ارتفعت اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الى اكثر من 16%، كيف تقرأ هذا الارتفاع في التسعيرة من دون مسوغ قانوني يسمح للتجار التصرف بهذا الشكل؟

□ القانون لا يحدد نسب التسعيرة خصوصا واننا ضمن اقتصاد حر، لكن المشكلة تعود اليوم الى سياسة ضبط سعر الصرف بشكل لا يرتفع ويستقر على سعر 1500 ليرة للدولار الواحد. كان يشكل نوعا من تحديد لمعدلات الارباح، لكن عند تغيير سعر الصرف من جراء الازمة التي تمر فيها اليوم لها تأثير مباشر على سعر الصرف، ومن الطبيعي ان يستغل التجار هذا الموضوع انطلاقا من العرض والطلب. الاقتصاد اللبناني يصنف حرا ولكنه في الحقيقة

اقتصاد احتكاري يتحكم بالاسعار. لدينا منظومة قائمة من العام 1992 ولغاية اليوم لا تملك رؤية اقتصادية. فهي تغيب الاقتصاد الانتاجي وتعتمد على الاستيراد الذي تبلغ قيمته 20 مليار دولار في مقابل حجم تصدير لا يتجاوز 2,5 مليار دولار. لذلك، نلاحظ حاجتنا الى الدولار الذي يؤثر بدوره على عملية التسعير. اضع الى ذلك ازمة السيولة التي تعانيتها المصارف، حتى انه يمكننا القول ان ثمة نوعا من الجفاف في السيولة. الامر الذي لعب دورا لافتا في موضوع الاسعار، وشكل عاملا سلبيا يدفع وسيدفع ثمنه للاسف

جرت في الآونة الاخيرة مطالبة وزارة الاقتصاد والتجارة بالتدخل للجم ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية التي ارتفعت بنسبة وصلت الى 16.5%، وحثت دعوتها الى مراقبة الاسواق، فيما ارتفعت اسعار السلع المستوردة والمحلية الصنع. هذا ما يحصل حاليا نتيجة استحكام الفوضى في سوق الصرف وكل ما ينجم عنها من تعاملات



الخبير الاقتصادي زياد نصرالدين.

ان التسعير كلمة عامة تعني تسعير السلع واسعار الخدمات، وتسعير اجور اليد العاملة، لكن الحكومات تتدخل في التسعير بصورة مستمرة او مؤقتة. التدخل المستمر يكون عادة في حالتين:

اولى، خفض اسعار سلع منتجات اساسية عن اسعار الكلفة او السعر المتوازن عبر تقديم الدعم مباشرة للقمح مثلا، او عبر دعم المنتجين وغالبا المزارعين.

ثانية، عبر تنظيم السوق عادة في حالة الاحتكار للحد من رفع الاسعار. اشهر الامثلة على التسعير التنظيمي هو

شددت المطالبات على ان تتولى وزارة الاقتصاد عملية التسعير بصورة اوسع مما هو قائم، فيما دعاها البعض الى ان تقوم بمهمة تسعير كل المواد تقريبا.

لكن هل في امكان الوزارة القيام بهذا العمل؟ خصوصا وان التسعير شكل من اشكال التنظيم والتدخل الحكومي في السوق، علما ان النقاش هنا اقتصادي وليس قانونيا. في النقاش الاقتصادي، هناك نوعان من التسعير: تسعير سقفي اي وضع حد اعلى للاسعار وتسعير ادنى، اي وضع حد ادنى للاسعار، واشهر مثال هو وضع حد ادنى للاجور. يفهم

اقتصاد

تكون لدينا سياسة حماية انتاجية. بمعنى ان هناك عددا من السلع التي نستوردها من الخارج، في استطاعتنا انتاجها محليا، علما ان ما ننتجه في لبنان ونستورده من الخارج يؤدي المنتج المحلي. لهذا السبب نحتاج الى سياسة الحماية. لبنان يستورد مثلا الالبان والاجبان من الخارج بقيمة 256 مليون دولار، وبالتالي فانه ينتج مثل هذه الاصناف، فهل يستمر في القيام باستيرادها، ام يلجأ الى سياسة حماية للانتاج من طريق اعطاء الحوافز للصناعات المنشأة محليا، تتركز مثلا على اعفاءات من ضريبة الدخل ومن ضريبة الرواتب ومن ضريبة الضمان الاجتماعي، ومن المواد الاولية التي يستوردها من الخارج شرط ان يعتمد على اليد العاملة اللبنانية. هذا التوجه هو افضل من ان يتلقى لبنان ايداعات مالية توضع في المصارف وتعود الى اصحابها بعائدات مهمة من الفوائد.

■ من الملاحظ عدم فعالية المراقبة التي تتولاها مديرية حماية المستهلك في لجم ارتفاع

علينا اعطاء حوافز للصناعات المنشأة محليا

يجب ان تكون لدينا سياسة تحفيز وحماية انتاجية

■ من الملاحظ ان اسعار السلع المنتجة محليا ترتفع بشكل اكبر من تلك المستوردة. ما هي اسباب ذلك؟
□ لأن كلفة الانتاج في لبنان هي اكبر من تلك



استراتيجية الاسعار ترتبط بتوسيع مهامات وزارة الاقتصاد عبر صلاحيات اوسع لجمعية حماية المستهلك.

الموجودة في الخارج، وبرزها سعر الكهرباء والضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر بشكل سيء على المصانع. لذا نحن في حاجة الى اعادة نظر في كيفية فرض الضرائب على هذه المصانع التي تحتاج الى سياسة حماية وتحفيز والى حل ملف الكهرباء بشكل جذري، لاننا لا نستطيع الانتاج من اقتصاد ريعي الى اقتصاد انتاجي من دون ايجاد حل للمادة الاساسية في عملية الانتاج الصناعي وهي الكهرباء.

الاسعار. ما هي الاسباب الحقيقية وراء ذلك، وهل هناك تواطؤ معين بين التاجر والوزارة؟
□ لا يمكن تحميل مديرية حماية المستهلك كامل المسؤولية. ففريق عملها محصور جدا، وبالتالي من اجل فعالية المراقبة يجب العودة الى الخطوة الاولى اي الى مرفأ بيروت، والاطلاع على جميع الفواتير ودرستها في اشراف هيئة رقابة من وزاري المال والاقتصاد وادارة الجمارك، لمعرفة الكلفة الحقيقية بشكل دقيق. فاذا كانت الارباح مرتفعة يمكن ضبطها من خلال الضرائب التي تفرض بشكل صحيح، لانها تساهم في لجم الاسعار. على مديرية حماية المستهلك ان تتطور عبر تحديث قوانينها وان تمنح صلاحيات اوسع تتركز على حماية الانتاج المحلي، وسياسة الحماية هي التي تؤدي الى نجاح الانتاج الداخلي. لبنان يتمتع بموارد اولية سياسية ابرزها المياه والزراعة، لذا من الضروري التركيز على مصانع المواد الغذائية التي تلعب دورا اساسيا في الصناعة. من الضروري العودة ايضا الى موضوع خيار الشرق. فعندما اختار لبنان خيار الغرب جعله بلدا استهلاكيا، اي انه يستورد اكثر مما ينتج. اما السياسة المتبعة في خيار الشرق، فهي تقوم على الانتاج الداخلي والاكتفاء الذاتي. طالما ان لبنان يمتلك المياه فهذا يعني انه يمتلك الزراعة، وبالتالي فهو يمتلك صناعة غذائية متطورة يجب تنميتها وتفعيلها. العروض الصينية التي قدمت الى لبنان لانتاج الكهرباء بطرق سريعة وباقل كلفة ممكنة، ومعالجة التلوث البيئي في نهر الليطاني وبحيرة القرعون بالاضافة الى اقامة شبكة متطورة لسكك الحديد، خصوصا وان لبنان يخسر من جراء كلفة النقل داخليا وخارجيا نحو مليون دولار يوميا، والاهم تحويله الى مركز مالي صيني. هذا التوجه يدعم عملية التنوع في الخيارات ويساعد بالتالي العملية الانتاجية. اذن، نحن في حاجة الى رؤية اقتصادية انتاجية وليس الى تثبيت العجز من خلال الاستدانة، اذ لا يمكن مواجهة الاسعار بقرار بل برؤية وخطة اقتصادية متكاملة.

ع. ش



Mouawad-Edde
General Contracting
Beirut



CityBlu
Waste Management
Beirut

Mouawad Contracting
Oman
معرض للمقاولات ش.م.م.
MOUAWAD CONTRACTING L.L.C

Tabaris - Beirut,
Fouad Chehab Avenue, Borj Al Ghazal Building
TEL. +961 1 202810/219225
MOB. +961 3 258017/258027
FAX. +961 1 219226
EMAIL. me@mouawad-edde.com
www.mouawad-edde.com